Arab Journal of Sciences & Research Publishing (AJSRP) • Vol 10, Issue 4 (2024) • P: 46 - 34
https://journals.ajsrp.com/index.php/ajsrp
ISSN: 2518-5780 (Online) • ISSN: 2518-5780 (Print)

Evaluation of the Governance of the National Initiative for Human Development and Its Impact on Territorial Development in Morocco's Eastern Rif from 2005 to 2024: A Case Study of the Oulad Zbair and Beni Frassen Communities

Mr. Mohamed El-Fazziki*, Ms. Fatima Ghmimed, Dr. Jawad El-Bazwi, Dr. Abdelouahed Bouberria

Multidisciplinary Faculty \ Taza | Sidi Mohamed Bno Abdilah University | Morocco

Received: 18/10/2024

Revised: 30/10/2024

Accepted: 19/11/2024

Published: 30/12/2024

* Corresponding author: mohamed.elfazziki@usmba.ac.ma

Citation: El-Fazziki, M., Ghmimed, F., El-Bazwi, J., & Bouberria, A. (2024). Evaluation of the Governance of the National Initiative for Human Development and Its Impact on Territorial Development in Morocco's Eastern Rif from 2005 to 2024: A Case Study of the Oulad Zbair and Beni Frassen Communities. *Arab Journal of Sciences & Research Publishing, 10*(4), 34 – 46. https://doi.org/10.26389/AJSRP.D201024

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aims to analyze and evaluate the role of governance in implementing the National Initiative for Human Development projects and their impact on territorial development in Morocco's eastern Rif region, focusing on the communities of Oulad Zbair and Beni Frassen from 2005 to 2024. The research employs a geographic descriptive methodology to analyze official and field data, assessing the impact of the National Initiative for Human Development in the areas of education, healthcare, and infrastructure. Findings indicate that the initiative has contributed in a limited way to local development, facing challenges related to the multiplicity of stakeholders, project sustainability, and the lack of effective mechanisms for monitoring and oversight. The study highlights an urgent need to improve governance of development programs through enhanced community participation and the development of training programs to ensure project sustainability and effectiveness. It recommends adopting stronger oversight and coordination mechanisms among involved entities to reinforce the initiative's impact on comprehensive and sustainable development.

Keywords: Governance, National Initiative for Human Development, territorial development, eastern Rif Morocco, development programs, project sustainability.

تقييم حكامة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و أثرها على التنمية الترابية في الريف الشرقي بالمغرب ما بين سنتي 2005 -2024: دراسة حالة جماعتي أولاد زبايروبني فراسن

أ. محمد الفزيقي*.، أ. فاطمة غميمض.، د/ جواد البزوي.، د/ عبد الواحد بوبرية

الكلية متعددة التخصصات / تازة | جامعة سيدي محمد بن عبد الله | المغرب

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور الحكامة في تنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتأثيرها على التنمية الترابية في الريف الشرقي المغربي، وذلك من خلال دراسة حالة لجماعتي أولاد زباير وبني فراسن خلال الفترة من 2005 إلى 2024. اعتمدت الدراسة على منهج جغرافي وصفي لتحليل البيانات الرسمية والميدانية، وتقييم تأثير المبادرة في مجالات التعليم، الصحة، والبنية التحتية. تشير النتائج إلى أن المبادرة ساهمت بشكل محدود في تحقيق التنمية المحلية، حيث واجهت تحديات تتعلق بتعدد الفاعلين، استدامة المشاريع، وغياب آليات فعالة للتتبع والتأطير. وأبرزت الدراسة حاجة ملحة لتحسين حكامة البرامج التنموية من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية وتطوير برامج تكوينية لضمان استدامة وفعالية المشاريع. توصي الدراسة بتبني آليات رقابة وتنسيق أقوى بين الجهات المتدخلة لتعزيز أثر المبادرة على التنمية الشاملة والمستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحكامة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التنمية الترابية، الريف الشرقي المغربي، البرامج التنموية، استدامة المشاريع.

1- مقدمة.

بعد الاستقلال، واجه المغرب تحديات كبيرة تتمثل في الإرث الاستعماري الذي خلف تباينات جهوية واسعة وتأثيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية. وقد كانت هذه التحديات مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية التي دفعت الدولة إلى تبني نهج مركزي في التخطيط للتنمية الترابية. وأدت هذه السياسة إلى نتائج سلبية، حيث تفاقمت المشكلات الاجتماعية وأصبح المغرب مضطرًا إلى تطبيق برنامج التقويم الهيكلي منذ سنة 1983، مما أدى إلى تقليص الإنفاق العمومي في القطاعات الاجتماعية، ونتج عنه تفاقم الفقر، البطالة والهشاشة الاجتماعية.

في ظل هذا الوضع، أطلقت السلطات العمومية سلسلة من البرامج الطموحة للتصدي للعجز الاجتماعي، مثل مشروع الأولويات الاجتماعية وبرنامج التنمية البشرية المستدامة. ومع ذلك، لم تكن النتائج على قدر التطلعات، بسبب استمرار نفس النهج في إدارة السياسات الاجتماعية. هذه التحديات جعلت المغرب يبحث عن حلول جديدة، وكان الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 جزءًا من هذا السعي لإيجاد مقاربة تنموية أكثر شمولية.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية جاءت كإطار جديد يهدف إلى تعزيز مبادئ الحكامة والعدالة المجالية والاجتماعية، مع تركيز خاص على المناطق القروية. حظيت منطقتا أولاد زباير وبني فراسن في مقدمة جبال الريف الشرقي باهتمام المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال تنفيذ عدة مشاريع تنموية تهدف إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية، تحسين البنية التحتية، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل. في هذا الإطار سنعمل على رصد نصيب المجال المدروس من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقييم حكامة تنزيلها وتنفيذها، وأثرها على التنمية الترابية.

1-2-إشكالية الدراسة:

مع بداية الألفية الثالثة، تبنى المغرب فلسفة جديدة في إدارة برامج التنمية، تقوم على الشراكة والحوار والتتبع المستمر لتعزيز وصول الفئات المهمشة إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. في هذا السياق، جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كاستجابة لهذا التوجه الجديد، حيث تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للساكنة المستهدفة من خلال إنشاء المرافق الصحية والتعليمية والنهوض بالأنشطة المدرة للدخل (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017، ص 77)، خاصة في المناطق القروية الأشد خصاصا.

وتعتبر جماعتي أولاد زباير وبني فراسن من بين المناطق القروية التي استفادت من مشاريع المبادرة للرفع من مؤشر التنمية البشرية، الذي يتسم بالضعف، إذ لا يتعدى 0.542 بجماعة بني فراسن و0,613 بجماعة أولاد زباير (المندوبية السامية للتخطيط، 2024). ومع ذلك فإن تنزيل وتنفيذ هذه المشاريع يواجه تحديات مرتبطة باختيار المشاريع، وخاصة الأنشطة المدرة للدخل، استدامة المشاريع المنجزة من طرف المبادرة، حكامة عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017، ص 78-79)، مما حد من تحقيق هدف المبادرة المتمثل في التخفيف من حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي.

1-3-أسئلة الدراسة:

بناءً على هذا يتمثل الإشكال الرئيسي للدراسة، في السؤال: " ما أثر حكامة تدبير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحقيق التنمية الترابية في مقدمة جبال الريف الشرقي؟.

وتنبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية كالاتي:

1- ما السياق العام الذي أسس لتدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المجال المدروس؟
2- ما آليات تدبير وتنفيذ مشاريع المبادرة؟
3- ما حدود إسهام هذه المشاريع في تحقيق التنمية الترابية؟

1-4-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل وتفسير مساهمة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في دعم التنمية الترابية بجماعتي أولاد زباير وبني فراسن،
2. تقييم حكامة تدبير هذه المشاريع في تحسين جودة الحياة لساكنة الجماعتين.
3. التعرف على التحديات والإكراهات التي تعيق تنفيذ مشاريع المبادرة بشكل فعال.

1-5-أهمية الدراسة:

- يستمد موضوع الدراسة أهميته من اعتبار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أبرز السياسات العمومية التي نهجها المغرب مطلع الألفية الثالثة في المجال الاجتماعي من حيث نوعية وحجم التدخلات، وأسلوب تدبيرها وتنفيذها.
- حجم الآمال والرهانات المنتظرة منها، نظرا لما تعيشه غالبية المجالات الترابية من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، خاصة القروية منها؛ وفي مقدمتها جماعتي أولاد زباير وبني فراسن.
- أن موضوع تقييم حكامة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأثرها على التنمية الترابية من الأولويات التي يجب البحث فيها ودراستها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمجالات الهامشية.

2- منهجية الدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة على مرحلتين رئيسيتين. في المرحلة الأولى، تم الاطلاع على المراجع ذات الصلة بتدبير التنمية الترابية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى جمع البيانات من مصادر رسمية وميدانية. في المرحلة الثانية، تم توظيف المنهج التاريخي لدراسة تطور بعض الظواهر الجغرافية عبر الزمن، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها. كما تم اعتماد المقاربة النسقية لتحليل وتفسير العوامل التي تؤثر على تنفيذ وتدبير مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجال المدروس.

وفي إطار تحليل البيانات تم الاستعانة أيضا بالمنهج الإحصائي الوصفي من خلال توظيف مؤشرات كمية (أعداد مطلقة، نسب مئوية) لتوضيح السياق العام لتنفيذ مشاريع تنموية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهذا المجال الترابي، وحجم التدخلات التي شهدها، والجهات المتدخلة في ذلك، والنتائج المترتبة عن ذلك. وتم توظيف هذه المؤشرات انطلاقا من خرائط ومبيانات وجداول.

3- الدراسات السابقة.

يكتسي البحث في مسألة تأثير حكامة تدبير البرامج التنموية في تحقيق التنمية الترابية بالمجالات القروية أهمية بالغة في الأبحاث والدراسات التنموية في مختلف التخصصات والحقول المعرفية. وفي هذا الصدد توالت الدراسات حول تقييم حصيلة تنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومدى حكامة تدبيرها، سواء بمقدمة جبال الريف الشرقي، أو بمناطق أخرى بالمغرب، وأشارت العديد من هذه الدراسات إلى الدور الرئيسي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحقيق التنمية الترابية، مع التأكيد على التحديات التي تواجه تنزيل مشاريع المبادرة واستدامتها.

- أظهرت **دراسة (Radi, 2023)** أن رغم إطلاق المغرب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في سنة 2005، والتقدم الكبير الذي أحدثته في مختلف القطاعات، فلا تزال هناك فوارق مقلقة بين المناطق الحضرية والريفية. وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الرعاية الصحية، وهو الأمر الذي يشكل حجر الزاوية في التنمية البشرية. ويعزى السبب في ذلك حسب الدراسة إلى تحديات هيكلية ترتبط بالحكامة، تتمثل في تضارب المصالح، مشاركة هامشية للمواطنين، ضعف التنسيق والتنظيم بين القطاعات. مما حد من فعالية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال الرعاية الصحية بالمناطق الريفية.
- سعت دراسة **(بلقصري، 2021)**، إلى تبيان مدى تحقيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للتنمية المحلية والرقع من مؤشرات التنمية البشرية في المغرب. وأشارت الدراسة أن برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلقت دينامية مهمة ساهمت من خلال إجراءاتها ومشاريعها في خلق اقتصاد محلي بالإضافة تحسين المجال الاجتماعي، لكن بالرغم من ذلك اعتبرت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مجموعة من النواقص وهي عدم الالتقائية وضعف التكوين والتواصل لدى الفاعلين المحليين، وضعف المواكبة والتقييم، الأمر الذي أثر على سير وتدبير مشاريع المبادرة وحد من فعاليتها وأثارها.
- هدفت دراسة **(البزوي وآخرون، 2020)**، إلى إبراز مدى مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تأهيل الرأسمال البشري بمقدمة جبال الريف الشرقي، ومدى اعتماد مبادئ الحكامة الترابية في تنزيل وتنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وأظهرت الدراسة أن مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في التنمية البشرية تبقى محدودة ولم ترق لمستوى حاجيات السكان، وذلك لعدة أسباب أهمها: عدم التقائية تصورات الفاعلين في تنفيذ البرامج التنموية نتيجة غياب الحكامة الجيدة.
- من جانب آخر ركزت دراسة **(الأشهب وآخرون، 2020)**، على إبراز دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تأهيل الرأسمال البشري بالريف الأوسط الجنوبي الشرقي. مشيرة إلى أن تقييم حصيلة تدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهذا المجال يبقى بعيد عن الطموحات المتوخاة من المبادرة، حيث لم تسهم التدخلات في رفع مؤشرات التنمية، إذ لا تزال الأمية والهدر المدرسي منتشرين بشكل كبير، وتدني الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم، بسبب اقتصار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على دعم مشاريع معظمها من اقتراح الجماعة، وهو غير كاف، إضافة إلى إشكالية تدبير وتسيير هذه المشاريع.

- **تطرقت دراسة (زعنون، 2019)**، إلى إبراز دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الارتقاء بحكامة تدبير السياسات الاجتماعية بالمغرب. أشارت هذه الدراسة إلى أن نمط تدبير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مكن الدولة من إعادة التموقع داخل المجال الترابي، وأنها شكلت دعامة تدبيرية ومالية على المستوى المحلي، مما جعل منها مبادرة فوق مؤسساتية على مستوى الإعداد والتخطيط والتنفيذ والتقويم. ورغم الإمكانيات والموارد التي رصدت للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلا أنها لم تسهم في تعديل جذري للسياسات الاجتماعية، بالنظر لاستمرار تدني مؤشر التنمية البشرية وتنامي ظواهر الفقر والإقصاء.
- **تناولت دراسة (جريفة وزهيري، 2012)**، مسألة دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنمية الوسط القروي بإقليم صفرو. وأكدت هذه الدراسة على أن رغم مساهمة المبادرة في تحسين حياة الساكنة المستهدفة، إلا أن ذلك لم يرق للمستوى المطلوب. وأشارت هذه الدراسة أن نجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحقيق أهدافها يتعين العمل على تعزيز مبدأ الالتقائية في العمليات المنجزة بين كافة المتدخلين، وتحقيق التكامل بين كافة البرامج القطاعية الأخرى عن طريق حسن التنسيق.
- عملت مجمل هذه الدراسات والأبحاث إلى التطرق لإسهام تفعيل آليات الحكامة في تنزيل أمثل لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والارتقاء بالوضع التنموي للمجال المغربي عامة والمناطق المستهدفة على وجه الخصوص. وبناء على ذلك يمكن توطين موضوع البحث الخاص بنا ضمن هذه الدراسات كقيمة مضافة للبحث العلمي الجغرافي الهادف إلى تحقيق التنمية الترابية بالمجالات القروية للبلاد. وأيضا تقديم دراسة ميدانية حول إسهام حكامة تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحقيق التنمية.
- أكدت دراسة **Deaton et al. (2020)** في إندونيسيا أن حكامة المشاريع الوطنية تواجه صعوبات في التنسيق الفعّال بين الجهات المحلية، مما يؤثر سلبًا على استدامة المشاريع وتوزيع الموارد بشكل متوازن. وأظهرت الدراسة أن تعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية الإدارية يعززان من نتائج التنمية المستدامة.
- بالمثل، **توصلت دراسة Smith & Johnson (2019)** في البرازيل إلى أن البرامج الوطنية مثل "بولسا فاميليا" تسهم في الحد من الفقر وتحسين مستويات التعليم والصحة، لكن نتائجها تختلف حسب المناطق بسبب التحديات في الحكامة المحلية. وأكدت الدراسة على ضرورة وجود آليات رقابية محلية فعّالة ومشاركة مجتمعية لضمان استدامة المشاريع وتلبية احتياجات السكان المحليين بشكل أفضل.
- تشير الدراسات الأجنبية إلى تحديات مشتركة، وتسهم في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف المشتركة في حكامة مشاريع التنمية في المناطق الريفية، وتعزز من أهمية التركيز على تحسين الهيكلة المحلية للمشاريع التنموية لتحقيق تأثيرات تنموية أكثر فاعلية واستدامة.

4- التقطيع الترابي للمجال المدروس كآلية تنظيمية لتدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

منذ الاستقلال، سعت الدولة المغربية إلى تنفيذ إصلاحات سياسية ومؤسساتية بهدف تنظيم المجال الترابي عبر مراحل متعددة. تمثل الهدف الأساسي في تعزيز اللامركزية كبديل للمركزية في التخطيط والتنفيذ، لما تسببت فيه الأخيرة من آثار سلبية على مستوى السياسات الاجتماعية وغيرها. وقد أصبح التقطيع الترابي المحلي الإطار الأمثل في نظر الدولة لتفعيل السياسات التنموية على المستوى المحلي، وترسيخ مبادئ الحكامة في التدبير (عبد الواحد بوبرية، 2019، ص 153).

في هذا السياق، تم تحديد المجال الترابي (أولاد زباير وبني فراسن) كآلية لعقلنة التدبير المحلي والسياسات التنموية، مانحًا إياها صلاحيات واسعة لتنفيذ وتتبع المشاريع التنموية. يقع هذا المجال ضمن قيادة أولاد زباير وقيادة بني فراسن، التابعتين لدائرة واد أمليل، إقليم تازة، جهة فاس مكناس. والخريطة رقم 1 تبرز التقطيع الترابي لهذا المجال وتوطينه على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي.

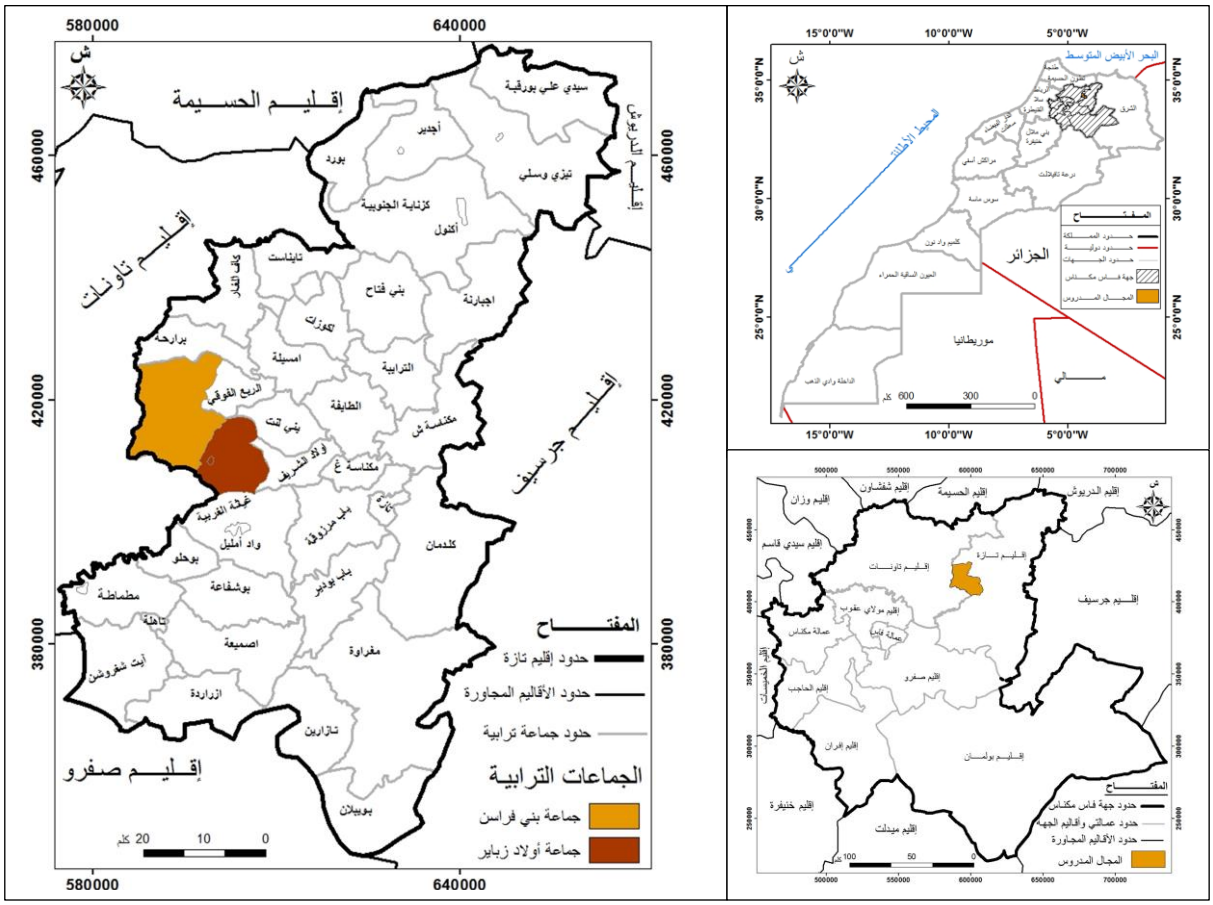

الخريطة (1): توطين المجال المدروس في محيطه الوطني والجهوي والإقليمي

المصدر: وثائق وزارة الداخلية، بتصرف.

5- السياق العام لإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجال المدروس

1.5. سياقات خارجية وداخلية أملت إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تَمثل إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية استجابة لضرورات ملحة فرضتها الظروف الدولية والوطنية والمحلية. على المستوى الدولي، جاء التوجه نحو التنمية البشرية المستدامة كنهج ملزم للبلدان النامية للتعامل مع التحديات الاجتماعية المتزايدة. وأشارت العديد من التقارير الدولية إلى ضرورة ترسيخ مبادئ الحكامة في المغرب للحد من العجز الاجتماعي، ومنها تقرير مجلس العموم البريطاني، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي صنف المغرب في المرتبة 124 من أصل 177 دولة من حيث التنمية البشرية (Rapport de développement humain, 2005, P 10). بالإضافة إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 الذي وضع المغرب في المرتبة 15 ضمن 20 دولة عربية. وقد جاءت أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء لتدق ناقوس الخطر، مما عجّل بضرورة معالجة المعضلات الاجتماعية.

في هذا الإطار، انخرط المغرب في إعلان الألفية للأمم المتحدة لسنة 2000، والتزم بتحقيق أهداف الألفية للتنمية بحلول 2015 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، ص 13). وقد تُرجم هذا الالتزام بإعلان ملك البلاد عن إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 18 ماي 2005، بهدف تعزيز المكاسب السياسية، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفوارق الطبقية والمجالية (الخطاب الملكي 2005). تُعد مقدمة جبال الريف الشرقي مثالًا لهذه المجالات التي تستهدفها المبادرة.

2.5. إشكالية العجز الاجتماعي كمبرر لتدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تشهد المناطق القروية في المغرب تأخرًا كبيرًا في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تتسم بضعف التنمية البشرية واستمرار الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتهميش والفقر المتزايد، خصوصًا في المناطق الجبلية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017، ص 11). وفي مقدمة جبال الريف الشرقي، يبرز هذا الواقع بشكل حاد، حيث تشير المؤشرات إلى وضع مزرٍ على كافة الأصعدة (التعليم، الصحة، الدخل الفردي...) (عبد الواحد بوبرية، 2019، ص 153). يعود هذا الوضع إلى عدة عوامل، منها الإرث الاستعماري وسياسات اجتماعية قطاعية محدودة وضعيفة الفعالية.

1.2.5. ارتفاع معدلات الفقروالهشاشة كعاملين رئيسيين لتدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تعتمد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تدخلاتها على معايير دقيقة، أهمها مؤشرا الفقر والهشاشة. لذلك كان ارتفاع هذين المؤشرين في المجال المدروس من الدوافع الأساسية لتنفيذ المشاريع التنموية في إطار المبادرة. والمبيان رقم 1يبرز وضعية هذين المؤشرين في المجال المدروس.

المبيان (1): نسبة الفقروالهشاشة بالمجال المدروس سنة 2004 ب (%)

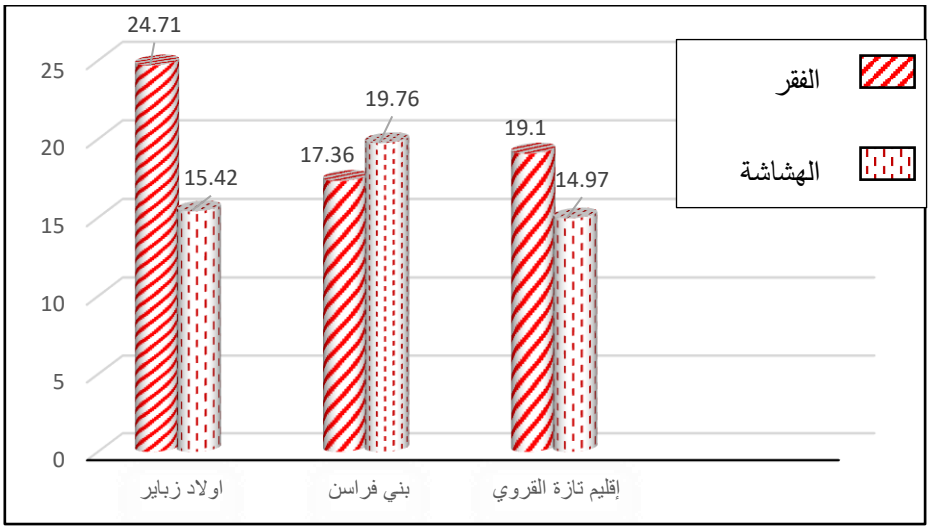

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ملحقة تازة 2024، بتصرف.

يُلاحظ من خلال المبيان رقم 1، أن معدلات الفقر والهشاشة في المجال المدروس خلال سنة 2004 كانت تشهد ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بالمعدلات المسجلة على الصعيد القروي لإقليم تازة. فقد سجل الفقر تفشيًا كبيرًا، حيث بلغ 24,71% في جماعة أولاد زباير و17,36% في جماعة بني فراسن. وينطبق الأمر نفسه على مؤشر الهشاشة، الذي ارتفع عن المعدل القروي الإقليمي، إذ بلغ 19,76% في جماعة بني فراسن و15,42% في جماعة أولاد زباير.

بناءً على ارتفاع هذه المعدلات، صُنّف المجال المدروس ضمن المناطق التي تعاني من خصاص واضح في الميادين الاجتماعية والاقتصادية. وقد انعكس هذا الوضع سلبًا على جوانب أخرى من مستويات التنمية، بما في ذلك مؤشر التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية.

2.2.5. ضعف مؤشري التنمية البشرية والاجتماعية في المجال المدروس كعامل موجه لتدخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

لم تحقق الجهود المبذولة من قِبَل السلطات العمومية في مجال التنمية البشرية والاجتماعية تقدمًا يُذكر في المجال المدروس منذ الاستقلال وحتى مطلع الألفية الثالثة. فقد ظلت مستويات التنمية البشرية والاجتماعية تتقدم بوتيرة بطيئة مقارنة بمناطق أخرى، لا سيما الحضرية منها. وبالتالي، لم يكن هذين المؤشرين في وضع أفضل مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. والمبيان رقم 2 يبرز مستويات هذين المؤشرين بالمجال المدروس.

المبيان (2): مؤشرا التنمية البشرية والاجتماعية بالمجال المدروس سنة 2004

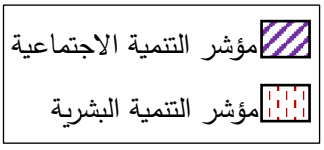

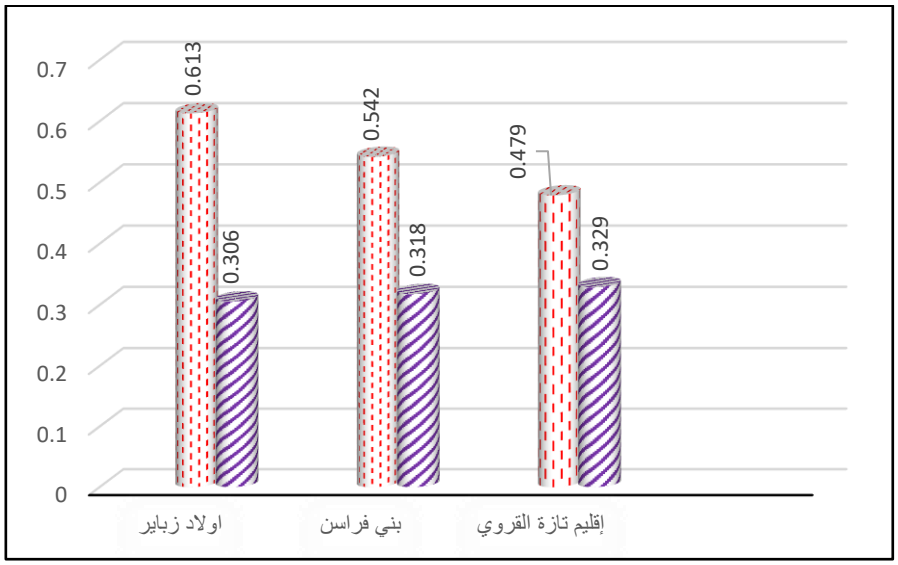

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ملحقة تازة 2024، بتصرف.

من خلال المبيان رقم 2، يمكن ملاحظة ضعف مؤشري التنمية البشرية والاجتماعية في المجال المدروس. كما يظهر تفاوت واضح في مؤشر التنمية البشرية بين الجماعتين، حيث تسجل جماعة بني فراسن أدنى مستوى لهذا المؤشر بقيمة 0,542. أما المؤشر الاجتماعي فهو متقارب بين الجماعتين (0,306 بجماعة أولاد زباير، 0,318 بجماعة بني فراسن) وأقل من المعدل الإقليمي (0,329)، في حين أن مؤشر التنمية البشرية يفوق هذا المعدل (0,479). ورغم ذلك، فإن مستوى التنمية البشرية لا يزال ضعيفًا في المنطقة، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات الفقر والهشاشة، وتدني مستويات التعليم والخدمات الصحية.

3.2.5. هشاشة المستوى التعليمي وضعف العرض الصحي يتطلبان دعماً كبيراً

يُعدّ المستوى التعليمي والوضع الصحي من المؤشرات الأساسية المستخدمة في حساب مؤشر التنمية البشرية. وفقًا لهذا المؤشر، تُصنف الدول إلى ثلاث فئات: تنمية بشرية مرتفعة (أكثر من 0,800)، تنمية بشرية متوسطة (من 0,500 إلى 0,799)، وتنمية بشرية منخفضة (أقل من 0,500) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، ص 22-25). في هذا السياق، يرتبط ضعف مؤشر التنمية البشرية في المجال المدروس بتدني المستوى التعليمي للسكان وضعف العرض الصحي.

إن التعليم يلعب دورا هاما في الرقي الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، فساكنة متعلمة ولها مستوى تكويني جيد لها إمكانيات كبيرة للاستفادة من القدرات التي يوفرها لها المحيط واستغلالها على أحسن وجه (عبد الواحد بوبرية، 2019، ص 157). تبعا لذلك حاول المغرب منذ حصوله على الاستقلال القيام بمجموعة من الإصلاحات على مستوى التعليم على أهمها: تعميم المؤسسات التعلمية، وجعل التعليم إلزامي بموجب القانون حتى السن الخامس عشر، وذلك لإحداث نقلة نوعية والرقي بالعنصر البشري إلى مستوى يسمح له أن يحرر قدراته وطاقاته، سواء فيما يخص استغلال الخيرات التي تزخر بها البلاد أو حسن تدبير وتنفيذ السياسات العمومية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى الرفع من نسبة التمدرس والمستوى التعليمي للسكان، إذ كلما انتشرت الأمية وتدنت نسبة التمدرس والمستويات التعليمية كلما شكل ذلك عائقا أمام تحقيق التنمية المنشودة.

رغم هذه الإصلاحات، فإنها لا تحدث التغير المنشود على مستوى المجال المدروس فضل خارج التغطية، إذ النسبة الكبيرة من السكان تمتلك مستوى تعليمي محدود ونسبة ضعيفة من تمتلك مستوى تعليمي عال، مما يُظهر ضعفاً في نظام التعليم بالمجال المدروس، كما هو موضح في المبيان رقم 3.

المبيان (3): المستوى التعليمي لساكنة المجال المدروس التي تفوق 10 سنوات سنة 2004 بـ (%)

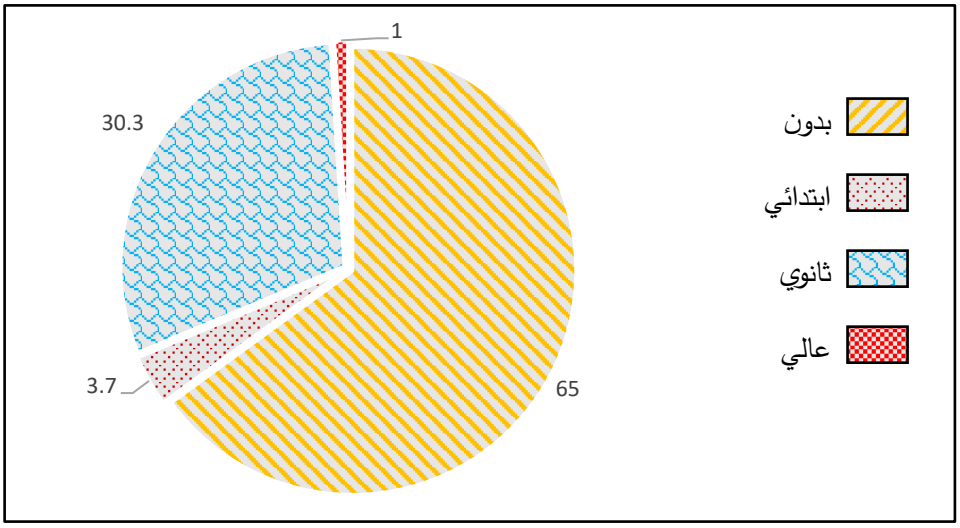

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ملحقة تازة 2024، بتصرف.

يظهر من خلال المبيان رقم 3 أن ساكنة المجال المدروس كانت تعاني من تدنٍّ كبير في المستوى التعليمي سنة 2004. حيث أن 65% من إجمالي السكان لم يلجوا المدرسة أبدًا وظلوا بدون مستوى تعليمي، في حين أن 34% لديهم مستوى تعليمي ثانوي أو أقل، بينما لا تتجاوز نسبة الحاصلين على تعليم عالي 1%. هذا الوضع يطرح العديد من التحديات داخل المجال المدروس، فالساكنة التي لا تمتلك مستوى تعليمي لا تكون لها القدرة والخبرة الكافية في الانخراط الفعلي في البرامج والمشاريع التنموية، خاصة مثل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مما يحد من نجاعتها وأثارها على الساكنة وعلى تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

أما على المستوى الصحي، فإن الوضع لم يكن أفضل حالًا، حيث يعاني المجال المدروس من نقص كبير في الموارد البشرية والتجهيزات الطبية، وهو ما يشكل التحدي الرئيسي في تحسين الخدمات الصحية، كما هو موضح في الجدول رقم 1.

الجدول (1): عدد السكان بالنسمة سنة 2004، والوضع الصحي بالمجال المدروس مطلع الألفية الثالثة

الجماعة	عدد السكان	التجهيزات	مركز صحي	قاعة الولادة	مستوصف	سيارات الإسعاف	عدد الأطباء	عدد الممرضين
اولاد زباير	18933		01	01	00	02	00	05
بني فراسن	28014		01	01	01	01	01	03
المجموع	46947		02	02	01	03	01	08

المصدر: المخطط الجماعي للتنمية لجماعتي اولاد زباير وبني فراسن سنة 2010 +
المندوبية السامية للتخطيط، ملحقة تازة 2024، بتصرف.

يُظهر الجدول رقم 1 أن البنية الصحية في المجال المدروس لم تكن تلبي احتياجات السكان، الذين يقدر عددهم بحوالي 46,947 نسمة. فقد وُجد مركز صحي واحد فقط يتضمن قاعة للولادة في كلا الجماعتين، ومستوصَف واحد بجماعة بني فراسن. إضافة إلى ذلك، كان هناك نقص حاد في التجهيزات الأساسية، إذ تتوفر فقط 3 سيارات إسعاف، في حين أن الموارد البشرية كانت محدودة للغاية، حيث يتوفر طبيب واحد فقط لأكثر من 46 ألف نسمة، وثمانية ممرضين بمعدل ممرض واحد لكل 5,868 نسمة. ويُعد هذا المعدل أدنى بكثير من المعدل الوطني الذي يبلغ طبيبًا واحدًا لكل 2,000 مواطن (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2004).

في ضوء هذه المظاهر من العجز والإقصاء الاجتماعيين، إلى جانب مشكلات أخرى تتعلق بقطاعات الماء والكهرباء والبنية التحتية الطرقية، واستمرار النهج المركزي في تدبير السياسات الاجتماعية منذ الاستقلال حتى مطلع الألفية الثالثة، برزت الحاجة إلى تكثيف التدخلات في هذا المجال الترابي عبر مقاربة تشاركية. وقد جاءت برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كاستجابة حقيقية لهذه التحديات، مع تقديم صيغ جديدة في طرق التنزيل والتنفيذ.

6- آليات تدبيروتنزيل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المجال المدروس وإسهاماتها في التنمية الترابية

1.6. آليات تدبيروتنزيل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الصعيد المحلي

تقوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على فلسفة تنموية حديثة تهدف إلى تعزيز المبادرات القطاعية من خلال منهجية جديدة في إدارة السياسات الاجتماعية، معتمدة على ركائز أساسية تجعلها أكثر قدرة على تحقيق استهداف دقيق، وتشجيع إشراك مختلف الفاعلين في بناء مشاريع التنمية الاجتماعية (Mohamed,2009, P 50) ومن هذا المنطلق، شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية دعوة صريحة لإقرار حكامة جيدة تهدف إلى إصلاح مناهج تدبير الشأن العام في جميع المجالات الترابية (جواد البزوي، 2020، ص 26)، وذلك بطريقة تصاعدية، تشاركية، ومندمجة. وذلك من أجل تنظيم مشاركة المواطنين في برامج المبادرة، وهذا يعني تحديد البرامج المرغوب فيها من قبل السكان لتتلاءم مع تطلعاتهم (EL Mnasfi Mustapha, 2013, P 12).

في هذا السياق، وعلى عكس البرامج التنموية السابقة، اعتمدت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تدخلاتها على الصعيد المحلي في المجال المدروس، كما هو الحال في غيره من المجالات، على هيئات مركزية وترابية. يوضح الجدول رقم 2 آليات هذه التدخلات.

الجدول (2): آليات تدبيروتنزيل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمجال المدروس

	الهيئات	
على المستوى المركزي (الدولة/الحكومة)	اللجنة الاستراتيجية ما بين الوزارية (يترأسها رئيس الحكومة)؛ لجنة القيادة (يترأسها وزير الداخلية).	
على المستوى الترابي (الجماعات الترابية والهيئات المحلية)	الجهة	اللجنة الجهوية للتنمية البشرية (يترأسها والي الجهة)
	الإقليم	اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية (يترأسها العامل)
	الجماعة (المحلية)	اللجنة المحلية للتنمية البشرية (يترأسها رئيس المجلس الجماعي)
	المجتمع المدني (الجمعيات والتعاونيات) + القطاع الخاص	

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات 2013، بتصرف.

يُظهر الجدول رقم 2 أن تفعيل وتنزيل المشاريع التنموية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد أُسنِد إلى مجموعة من أجهزة الحكامة، والتي تشمل هيئات مركزية مثل الدولة والحكومة، بالإضافة إلى هيئات ترابية تتوزع على المستوى الجهوي، الإقليمي، والمحلي. تشمل هذه الهيئات سلطات عمومية، مجالس منتخبة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وفي هذا السياق، يُعتبر المستوى الترابي (الجهوي، الإقليمي، المحلي) المسؤول الرئيسي عن تفعيل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

هذا النموذج من التدبير ساهم في انخراط فعلي لعدد من الفاعلين التنمويين في اقتراح المشاريع والعمل على تنزيلها على أرض الواقع في المجال المدروس. ومع ذلك، فإن مستوى هذا الانخراط ظل محدودًا. توضح الخريطة رقم 2 الهيئات المستفيدة من المشاريع في المجال المدروس منذ انطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في سنة 2005.

الخريطة (2): توزيع عدد مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب المستفيدون منها بالمجال المدروس

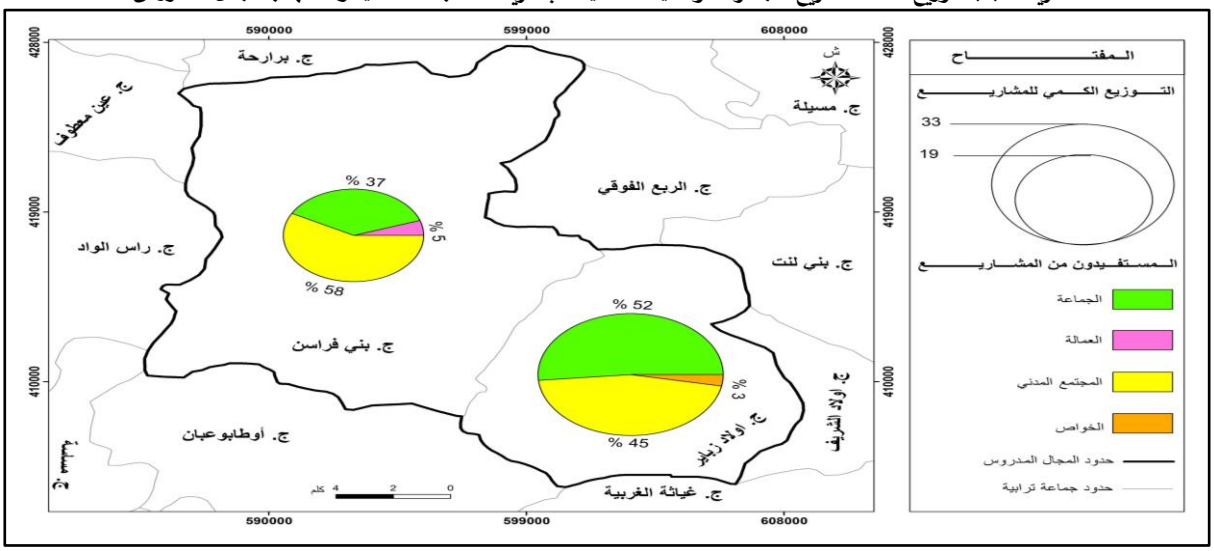

المصدر: عمالة إقليم تازة، قسم العمل الاجتماعي 2024، بتصرف.

تُظهر الخريطة رقم 2، أن المجتمع المدني (الجمعيات والتعاونيات) كان المستفيد الأكبر من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث حصل على حوالي 50% من إجمالي المشاريع المنفذة، تليه الجماعة بنسبة 46%. في المقابل، كان إسهام باقي الفاعلين (الخواص، العمالة) ضعيفًا، مع غياب تام للمجالس الجهوية، الشركات، والغرف المهنية.

يمكن تفسير هذا التفاوت في الاستفادة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في كون الجماعة والمجتمع المدني هما المكونان الرئيسيان اللذان تعتمد عليهما الدولة في تنفيذ مشاريع تستهدف الساكنة المحلية بشكل مباشر، نظرًا لقربهما من السكان. أما ضعف وانعدام مبادرات الخواص والشركات للاستفادة من هذه المشاريع فيُعزى إلى عدة عوامل، منها: ضعف البنيات الاقتصادية، غياب الوعي لدى الفاعلين بأهمية الانخراط في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعقيد مساطر الاستفادة من المشاريع، بالإضافة إلى التمويل.

2.6. حصيلة تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المجال المدروس اقتصرت على البرنامج الأفقي

منذ انطلاقتها، قدمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية دفعة قوية للسياسات الاجتماعية في المغرب، وذلك بفضل شمولية وواقعية فلسفتها. فقد حققت المبادرة نتائج كمية كبيرة، فبحسب الأرقام، تم إنجاز أكثر من 44 ألف مشروع تنموي و17 ألف نشاط، وتمويل ما يقارب 9400 مشروع مدر للدخل بغلاف مالي قدره حوالي 43 مليار درهم، واستفاد منها أكثر من عشرة ملايين مواطن (المملكة المغربية، وزارة الداخلية، 2018، ص 7) خلال المرحلتين الأولى والثانية.

تعكس هذه الأرقام دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان المستهدفين، من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم) والرفع من مؤشرات التنمية البشرية، وكذلك تثمين المنتجات المحلية وتنويع الأنشطة المدرة للدخل لمكافحة الفقر. وقد مرت المبادرة عبر ثلاث مراحل حتى الآن: المرحلة الأولى (2005-2010) التي شملت أربعة برامج، والمرحلة الثانية (2011-2015) التي شهدت إضافة برنامج واحد، والمرحلة الثالثة (2019-2023) التي تضمنت أربعة برامج أخرى.

وفي هذا السياق، استفاد المجال المدروس منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى حدود اليوم من تحقيق مشاريع همت المجالين الاجتماعي والاقتصادي في إطار البرنامج الأفقي، كما هو مبين في الخريطة رقم 3.

الخريطة (3): توزيع عدد مشاريع – م. و. ت. ب – حسب مجال التدخل بالمجال المدروس

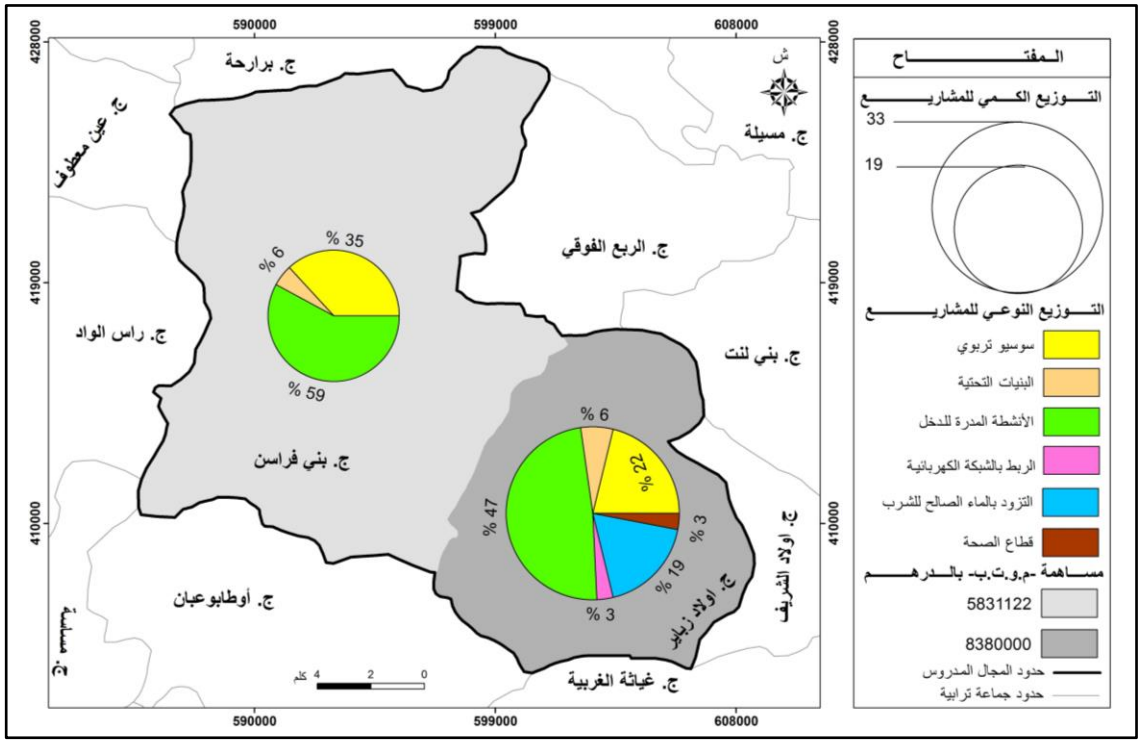

المصدر: عمالة إقليم تازة، قسم العمل الاجتماعي 2024، بتصرف.

تُظهر الخريطة رقم 3، أن المجال المدروس استفاد من حوالي 52 مشروعًا منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ضمن إطار البرنامج الأفقي فقط. ويُعد هذا الرقم ضعيفًا بالنظر إلى الفترة الزمنية المعنية (2005-2024)، والتعداد السكاني الذي بلغ حوالي 46947 نسمة، بالإضافة إلى الامتداد الجغرافي للمجال الذي يصل إلى 360 كلم². كما توزعت هذه المشاريع بشكل متفاوت بين الجماعتين من حيث الكم والنوع، حيث حصلت جماعة أولاد زيار على الحصة الأكبر بنسبة 63%، وشملت مشاريع متنوعة، في حين اقتصرت المشاريع في جماعة بني فراسن على مجالات محدودة.

تم التركيز بشكل رئيسي على دعم الأنشطة المدرة للدخل، والتي استحوذت على أكثر من نصف المشاريع (53%)، وذلك لأن تعزيز الدخل كان أحد الأولويات الكبرى التي تبنتها فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وقد تمثلت أغلب هذه المشاريع في اقتناء سلاسل الإنتاج (النحل، الغنم، والبقر). تلتها مشاريع ذات طابع اجتماعي مثل اقتناء حافلات النقل المدرسي، بناء دار الطالب، اقتناء سيارات الإسعاف، بينما ظلت مشاريع البنية التحتية محدودة.

بلغ حجم تمويلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لهذه المشاريع حوالي 14,2 مليون درهم، ما يمثل نسبة 73% من إجمالي التمويلات المخصصة لها. والصور التالية توضح بعض المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

صور لبعض المشاريع المنجزة والوسائل المقتنية في إطار البرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

7- النتائج ومناقشتها.

من المعروف أن المغرب تبنى منذ مطلع الألفية الثالثة فلسفة جديدة في إدارة السياسات الاجتماعية من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي ركزت على قضايا مثل الفقر، الصحة، التعليم، والولوج إلى الماء الشروب والكهرباء. وقد اعتمدت هذه المبادرة على نهج أفقي تشاركي وتعدد الفاعلين (مركزيين ومحليين). ورغم الجهود المبذولة من قِبَل بعض الفاعلين التنمويين في المجال المدروس، فإن النتائج لم ترتق إلى التطلعات، وبقيت آثارها ضعيفة على مستوى الساكنة. فقد ظلت مؤشرات مثل الفقر، الهشاشة، والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في مستويات غير مُرضية، كما يوضح الجدول رقم 03.

الجدول (3): الأوضاع التنموية والاجتماعية بالمجال المدروس بعد تنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب إحصاء 2014

	البطالة %	الفقر %	الهشاشة %	التأطير الطبي		الوضع التعليمي %				الربط بالماء %	شبكة التطهير السائل%
				عدد الأطباء	عدد الممرضون	بدون	ابتدائي	تأهيلي	عالي		
أولاد زباير	9,5	11,4	14,63	01	04	44,8	31,4	20,5	3,3	42,6	32,3
بني فراسن	8	13,2	26,25	01	06	52	33	13,7	1,3	9	0,8
المجموع	8,75	12,3	20,44	2	10	48,4	32,2	17,1	2.3	25,8	16,5

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ملحقة تازة 2024 + مصالح الجماعتين الترابيتين 2024، بتصرف.

تشير البيانات المتاحة في الجدول رقم 3 إلى أنه، على الرغم من الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين المتدخلين، فإن تأثير برامج ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كان دون مستوى تطلعات الساكنة. لم تشهد الأوضاع السوسيو اقتصادية تحسنًا كبيرًا؛ إذ ظلت معدلات الفقر والهشاشة مرتفعة، كما بقي التأطير الطبي ضعيفًا، حيث يوجد طبيبان وعشرة ممرضين لحوالي 41176 نسمة. أما المستوى التعليمي فلم يتحسن بشكل كبير، حيث بقيت نسبة 48,4% من الساكنة بدون مستوى تعليمي، في حين بلغت نسبة الحاصلين على تعليم عالي 2,3% فقط.

وفيما يتعلق بالتجهيزات العمومية، فقد كانت النتائج مخيبة للآمال، إذ بلغ الربط بالماء الصالح للشرب 25,8% فقط، وتغطية شبكة التطهير السائل لم تتجاوز 16,5%. وقد تجاوزت نسبة الهشاشة 20%، فيما ظلت البطالة مرتفعة بنسبة 8,75%، والفقر يطال 12,3% من الساكنة.

تُثير هذه الأرقام عدة تساؤلات حول مدى الالتزام بمبادئ الحكامة في تنفيذ وتدبير مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في هذا المجال. بالنسبة لمشاريع الأنشطة المدرة للدخل، فقد تميزت بالضعف من حيث الكم، كما طرحت إشكالية الاستدامة، حيث توقفت غالبيتها ولم تنجح إلا نسبة ضئيلة منها. يعود ذلك إلى عدم احترام الاتفاقيات، غياب التتبع والمواكبة بعد إطلاق المشاريع، بالإضافة إلى ضعف كفاءة التدبير لدى حاملي المشاريع (التعاونيات والجمعيات).

أما فيما يخص المشاريع ذات البعد الاجتماعي، فإن محدوديتها يمكن تفسيرها بضعف انخراط المجلسين الجماعيين في تبني المبادرة للحصول على مشاريع، حيث اكتفيا بالتدبير التقليدي. كما أن تعدد المتدخلين وضعف التنسيق بين البرامج القطاعية والمشاريع التنموية ساهم في تقليص فعالية هذه المشاريع. إضافة إلى ذلك، كانت انتقائية التمويل مرتبطة بالمصالح المركزية لوزارة الداخلية، مع عدم استهداف الجماعتين بباقي برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خاصة برنامجي محاربة الفقر والهشاشة، رغم توفر الشروط للاستفادة، لا سيما في المرحلة الثانية من المبادرة.

يمكن استخلاص نتيجتين أساسيتين كانتا وراء عرقلة التنمية في الجماعتين المدروستين. أولًا، ضعف انخراط مختلف الفاعلين التنمويين في اقتراح وتنفيذ المشاريع، وتعقد مساطر الانتقاء والتمويل، التي غالبًا ما تأخذ وقتًا طويلًا. ثانيًا، غياب تطبيق فعلي لمبادئ الحكامة في جميع مراحل تنفيذ المبادرة، من مرحلة التخطيط إلى التتبع والتقييم.

8- مناقشة النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة.

عند مقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، يلاحظ وجود نقط تشابه فيما يتعلق أولا: بآثار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على التنمية بالمناطق المستهدفة. على سبيل المثال، أشارت دراسة جواد البزوي ومحمد اشويطر وعبد الواحد بوبرية (2020)، أن حجم ونوعية تدخلات المبادرة لم يسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لساكنة المجال المدروس، ثم ثانيا: فيما يخص التحديات التي تواجه تنزيل مشاريع المبادرة والمتمثلة في ضعف أجهزة الحكامة من خلال ضعف التدبير والتسيير وتعدد المتدخلين.

من جهة أخرى تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما أشار إليه الباحث عبد الواحد بلقصري (2021)، حول النواقص التي اعترت تنزيل مشاريع المبادرة والمتمثلة في عدم الالتقائية وضعف التكوين والتواصل لدى الفاعلين المحليين، وضعف المواكبة والتقييم، وهو ما يعني ضعف حكامة تدبير المبادرة. والباحثين عبد السلام الأشهب وعبد الواحد بوبرية ومصطفى أعفير، (2020)، حول ضرورة تنظيم تكوينات مستمرة للجمعيات والتعاونيات وفعاليات المجتمع المدني في كيفية تدبير وتسيير مشاريع المبادرة لضمان نجاحها واستمراها.

خاتمة.

تمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مقاربة مبتكرة في السياسات الاجتماعية، جاءت لتصحيح أوجه القصور التي عانت منها التدخلات الحكومية والمحلية السابقة، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الفقر والهشاشة في المناطق القروية والهامشية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لم تتمكن هذه المبادرة من تحقيق الأثر المتوقع في تحسين الظروف المعيشية للسكان في المجال المدروس. فلا تزال مظاهر الفقر والهشاشة قائمة، بينما تعاني قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية من ضعف واضح، مما يشير إلى أن التطلعات التي صاحبت هذه المبادرة لم تُترجم إلى نتائج ملموسة.

التوصيات والمقترحات.

بناء على هذه المعطيات، يستدعي الوضع التنموي بالمجال المدروس ضرورة إعادة النظر في مجموعة من النقاط الأساسية، نقدمها في التوصيات التالية:

1- لتحقيق أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مستقبلاً وتجاوز العقبات التي حالت دون فعاليتها، يجب إعادة النظر في أجهزة الحكامة، ووضع مساطر خاصة لضمان التنسيق بين برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والبرامج القطاعية. كما ينبغي إجراء جرد شامل لأسباب الفشل في تنفيذ المشاريع، وتوجيهها بما يتلاءم مع احتياجات الساكنة، وذلك من خلال اعتماد مقاربة ميدانية.

2- تقييم أساليب التدخل وتكثيف الجهود لتعزيز البرامج الاجتماعية، مع دعم متواصل من المستويات المركزية والجهوية والإقليمية. كما يستوجب الوضع الحالي تطوير برامج تكوينية تستهدف الجمعيات والتعاونيات لتحسين مستوى تدبير المشاريع وضمان استدامتها، مع تعزيز القدرات في جلب الشراكات وتوسيع آفاق التسويق.

3- إن تحقيق الأهداف الطموحة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية يتطلب رؤية جديدة تتبناها الجهات الفاعلة، قائمة على الابتكار والتطوير بما يتماشى مع متطلبات النموذج التنموي الجديد. وهذا لن يتحقق إلا من خلال تضافر جهود جميع الفاعلين التنمويين في المنطقة لضمان استمرارية المشاريع وتعزيز تأثيرها الإيجابي على المدى البعيد، بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

قائمة المراجع.

أولاً-المراجع بالعربية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، تقرير التنمية البشرية.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005.
- جواد البزوي، محمد اشويطر.، وعبد الواحد بوبرية. 2020. دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تأهيل الرأسمال البشري بمقدمة الريف الشرقي حالة الجماعات الترابية بني افتح، الترايبة، الطايفة – المغرب. ص ص 20-41، منشورات مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 1.
- الخطاب الملكي، 18 ماي 2005.
- عبد الواحد بوبرية. علال زروالي وجواد البزوي. 2019. الدينامية المجالية والبشرية بتلال مقدمة جبال الريف الشرقي. حالة الحيز الترابي لقيادة الطايفة/ تازة. منشور بكتاب جماعي المجال، التراب والمجتمع بالمغرب تحولات، ديناميات ورهانات. تنسيق: محمد ازهار وآخرون، ص ص 153-161، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية – المحمدية، مطبعة المتقي برينتر، المحمدية، المغرب.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. 2013. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات. مطبعة كانابرنت.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. 2017. التنمية العالم القروي، التحديات والآفاق. طباعة station & media group.
- المملكة المغربية، وزارة الداخلية. 2018. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الانطلاقة والتطور.

ثانياً-المراجع بالفرنسية والإنجليزية:

- Abdellah Abil. 2015. Le nouveau contexte du développement au Maroc et la communication pour le développement. Revue de gestion et d'économie, Vol 3, N 2.
- Deaton, A., Kremer, M., & Nyeko, J. (2020). Rural Development and Governance of National Programs in Indonesia: Evaluating Long-term Sustainability. Journal of Development Studies, 56(3), 451-472.
- Mohammed Ameur. (2009). politiques publiques et dynamiques territoriales au Maroc, In:MiossecJen-Marie (Dir) «terrains et échelons de la gouvernance: expériences en France et au Maghreb », LHarmattan.
- Mustapha El Mnasfi. (2013). Les effets de la participation citoyenne dans les projets urbains au Maroc: le cas de l, INDH en milieu urbain » Les Études et Essais du Centre Jacques Berque N° 17.
- Rapport de développement humain 2005. Pnud-Maroc, Rabat.
- Smith, L., & Johnson, R. (2019). Community Development Programs and Governance Challenges in Brazil: A Comparative Study. International Journal of Social Policy and Development, 7(2), 205-220.